

قيادي بـ«الحرية والعدالة» للشباب.. ومدير حملة مرسي للتعليم.. وقيادي سلفي للبيئة قنديل: لست «إخوانياً» وحكومتى تولد الجمعة

أكد د. هشام قنديل رئيس الوزراء المكلف أن ملامح التشكيل الوزاري الجديد بدأت تتضح بعدد من الوزراء، وأنه من المتوقع أن يتم التوصل بشكل نهائي للتشكيل المقترح اليوم، وعرضه على د. محمد مرسي رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أن هناك بعض الوزراء الحاليين سيتم تكليفهم في الحكومة الجديدة بعد التأكد من رغبتهم في الاستمرار وقدرتهم على العطاء في الحكومة الجديدة لتنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس.

وأضاف أن أهم سمات الحكومة الجديدة أنها فريق متجانس يستطع العمل معاً، وقادرون على تحقيق أهداف الثورة، لأن الكفاءة هي المعيار الأول لاختيار الوزراء، وذلك بالاتفاق مع رئيس الجمهورية باعتباره على رأس السلطة التنفيذية.

وأضاف قنديل خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس قبل نهاية اجتماع مجلس الوزراء برئاسة د.كمال الجنزوري، يوجد تمثيل للمرأة في التشكيل الجديد خاصة أن الكفاءات النسائية متواجدة بكثرة في مصر، ولن يُنزل جهداً في العثور على كفاءات تمثل المرأة في الوزارة الجديدة، ولن يتم تحديد «كوتة» للمرأة أو أي فئة من الفئات في التشكيل الجديد.

وأكد قنديل: «لا أتنمى إلى جماعة الإخوان المسلمين، ولم أتم طوالت حياتي لأي حزب سياسي». وبقى قنديل أي احتمالات لدمج وزارتي الري والزراعة، لأن كلا منهما لديها مسؤوليات كبيرة والمواطن المصري يتوقع منهما إنجازات يشعر بها، وبالتالي لا يوجد سبب قوي لهذا الدمج، وأنه من خلال توليته وزارة الري وتعامله مع وزارة الزراعة يعلم جيداً حجم الحمل الثقيل للوزارتين.

وفي تعليقه عن الوقت الطويل الذي يستغرقه مع المرشحين المحتملين، أكد قنديل أن هذا الوقت مهم لمعرفة أفكارهم وقدرتهم على الإدارة والتعامل مع المشاكل الصعبة التي نتجت

لتنولي حقيبة التعليم العالي. كما التقى قنديل بالدكتور أحمد عبدالعاطي مدير حملة رئيس الجمهورية في انتخابات الرئاسة، ود.حامد المهندس بجامعة القاهرة، ود.حاتم عبداللطيف أستاذ الآداب بكلية الدراسات الاجتماعية، ود.علي فهمي طلبة أستاذ الهندسة بجامعة الزقازيق.

ويعد د.عاطف رضوان، عميد كلية الطب بجامعة الزقازيق، هو المرشح الأبرز لتولي منصب وزارة الصحة والسكان، خلفاً للدكتور فؤاد الخبزة وزير الصحة الحالي والذي أعلن على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، اعتذاره عن تولي منصب وزير الصحة، مضيفاً على صفحته «أنا أقل من أن يكون وزيراً، ومصر تحتاج الآن إلى كفاءات متميزة لها صفة الصلاح والخبرة بالعمل والإحتمالك الخارجي، أنا على ثقة من أن الله سيجي الخير لمصر في هذه المرحلة الحرجة».

وقال مصدر مسؤول مقرب من رضوان، إنه اعتذر عن تولي مسؤولية وزارة الصحة لافتقاره للخبرات في مجال التأمين الصحي.

من جانبه، قال م.محمد عبد المنعم الصاوي وزير الثقافة الأسبق والمرشح لتولي حقيبة الثقافة، تجربتي مع رئيس الوزراء المكلف د.هشام قنديل وقت أن كان وزيراً للري وأنا رئيس لجنة الثقافة والإعلام تؤكد أنه رجل حازم ويتميز بالحكمة». وأضاف في تصريحات صحافية عقب مقابله لـ«قنديل»، والتي استغرقت نحو الساعة والنصف عرضاً على رئيس الوزراء المكلف رؤيته الشخصية حول دوره في وزارة الثقافة وإمكانية فصلها عن الأثر له مزايا وعيوب إلى أن كل قرار له مزايا وعيوب خاصة أن الثقافة تمثل جزءاً مهماً من حياة الناس وتحتاج إلى المزيد من الجهد وتشغيل الوحدات المعطلة وعلى رأسها قصور الثقافة.

وأشار إلى أنه اتخذ عهداً بعدم الحديث عن أداء الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين إلا بعد 100 يوم، ولكنه تصور أن خيرات الشاطر هو من يدير مصر في الوقت الحالي.

وقال: «أنا كاتب معارض في جمهورية مصر العربية وليس سويسراً أو بلجيكا، ولطالما كنت معارضاً، فكن رجلاً وتحمل موقفك المعارض»، معلناً أن البعض وجه اتهاماً له بأنه عميل للنظام السابق وجهت له الأعمال، مشيها هذه الاتهامات والتي وجهت له في عهد الرئيس السابق، مضيفاً أن المجتمع لم يصبح ديموقراطياً بعد وما زال يبني سياسياً، وأنه يلزم محاولة تصنيع ديكتاتور جديدة

وأشار إلى أنه اتخذ عهداً بعدم الحديث عن أداء الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين إلا بعد 100 يوم، ولكنه تصور أن خيرات الشاطر هو من يدير مصر في الوقت الحالي.

وقال: «أنا كاتب معارض في جمهورية مصر العربية وليس سويسراً أو بلجيكا، ولطالما كنت معارضاً، فكن رجلاً وتحمل موقفك المعارض»، معلناً أن البعض وجه اتهاماً له بأنه عميل للنظام السابق وجهت له الأعمال، مشيها هذه الاتهامات والتي وجهت له في عهد الرئيس السابق، مضيفاً أن المجتمع لم يصبح ديموقراطياً بعد وما زال يبني سياسياً، وأنه يلزم محاولة تصنيع ديكتاتور جديدة



الرئيس المصري د.محمد مرسي خلال استقباله لرئيس الوزراء المكلف د.هشام قنديل

عن الظروف التي مرت بها البلاد منذ اندلاع ثورة 25 يناير، علاوة على التأكد من قدرتهم على تنفيذ برنامج الرئيس.

وأكد قنديل أن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة يدرس حالياً الهيكل المقترح والمقترح من وزارة الري لإنشاء الهيئة المصرية العامة لمياه النيل كبديل لقطاع مياه النيل الحالي، على أن تتبع وزارة الموارد المائية والري، وذلك بهدف المزيد من الصلاحيات والتسهيلات لهذا القطاع ومسؤوليته تجاه التعاون مع دول حوض النيل، ومتابعة ملف مفاوضات دول حوض النيل من خلال إستراتيجية متكاملة تتولى الهيئة المقترحة تنفيذها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، بالإضافة إلى خلق مجالات للتعاون في مختلف الأنشطة التنموية، بعد زيادة مخصصاتها المالية واعطائها الإمكانات والصلاحيات.

وحول ملف حوض النيل، أكد أنه سيحظى باهتمام كبير خلال الفترة القادمة وسيكون مسعد أهم أولوياته، لأنه يتعلق بالأمن القومي، مضيفاً أن «مرسي كلفه بعدة مهام، أهمها مهمة القضاء على مشكلات الخبز والروث والقمامة، مع إعادة الأمن والاهتمام

وأثارت سلسلة من الإضرابات العمالية للمطالبة برفع الأجور.

وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 2% في السنة المالية 2011 - 2012 من 7.5% أو أكثر في السنوات السابقة.

وقال كريم عبدالعزيز الرئيس التنفيذي لصناديق الأسهم بشركة الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار «لا أحد يعرف الكثير عن رئيس الحكومة الجديد وكل ما هو خفي يكون مخيفاً جداً للمتعاملين. المشتري غير موجود بالسوق الآن. أتوقع تراجع السوق خلال الأسبوع المقبل».

ولم يرد اسم قنديل في قائمة طويلة من المرشحين المحتملين لرئاسة الحكومة المصرية الجديدة رددتها وسائل الإعلام على مدى ثلاثة أسابيع منذ تسلم مرسي الرئاسة.

وتركزت تلك التكهنات حول مجموعة من الاقتصاديين من بينهم مسؤولون حاليون وسابقون في البنك المركزي.

وقال عيسى فتحي العضو المنتدب لشركة سوليدير لتداول الأوراق المالية «بعض المتعاملين فضلوا الخروج من السوق الآن حتى تتضح الرؤية حول تشكيل الحكومة بشكل أفضل».

وقالت «أبو النجا» للصحافيين أثناء توديعهم، عقب الاجتماع الأخير لحكومة د.كمال الجنزوري، إن أول تعيينها في الحكومة كان منذ 11 سنة هجرية و10 سنوات و8 شهور ميلادية، مشيرة إلى أن أول تكليف لها في شهر رمضان المبارك، وأنها سعيدة بإنهاء عملها التنفيذي في شهر رمضان أيضاً.

وتمنت أبو النجا لرئيس الحكومة الجديد التوفيق في عمله قائلة «ربنا يعينه» مشيرة

القاهرة - رويترز: رهن محللون مليون اتجاه بورصة مصر خلال الأسبوع المقبل بمدى تقبل الشارع المصري للاعلان المتوقع عن التشكيل الكامل للحكومة الجديدة بعد الصدمة الأولية التي سببها تكليف وزير الري والموارد المائية هشام قنديل بتشكيل الحكومة.

وقال نادر إبراهيم عضو مجلس إدارة شركة آرشر للاستشارات «تشكيل الحكومة سيكون العامل المؤثر في السوق خلال الأسبوع المقبل».

وأحبط اختيار الرئيس المصري محمد مرسي لوزير الري لتشكيل الحكومة العديد من المستثمرين والخبراء الذين كانوا يأملون في مجيء خبر اقتصادي ممتسر.

وانخفضت المؤشرات المصرية منذ الثلاثاء الماضي فور الاعلان عن تكليف قنديل بتشكيل الحكومة لتقطع موجة صعود استمرت خمس جلسات متتالية.

وأضاف إبراهيم «في حالة تشكيلها (الحكومة) من الإخوان والسلفيين ستترجع، لأن الأوضاع السياسية ستزداد صعوبة».

وكان للانقراض لثورة 25 يناير التي اندلعت العام الماضي تأثير سلبي شديد على الاقتصاد، حيث أبدعت السائحين والمستثمرين الأجانب عن البلاد

قال د.عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، إنه ليس مرشحاً لأي منصب وزاري في الحكومة الجديدة، وتابع في تدوينة له على موقع «تويتر»: «لست مرشحاً لأي وزارة في التشكيل الوزاري أنصح بانتظار إعلان الوزارة وعدم التسرع، معظم الأسماء التي أقرأها في الصحف من الحزب غير مرشحة ولا توجد حصص لأي حزب».

ورحب «العريان» بالأحزاب التي يتم تشكيلها مثل: الدستور ومصر القوية والتيار الشعبي والأمة المصرية لشرحي الرئاسة السابقين، وقال: «أحترم كل من يعمل لبناء حزب لخدمة مصر».

وأكد أن الأحزاب تنشأ لتحقيق فكرة أو مشروع نهضة أو تنفيذ برنامج ليس لمواجهة حزب آخر أو مجرد المناقشة ففصر تحتاج الى أحزاب قوية

نور الشريف: الثورة سرقت من الشباب.. وذهبت نتائجها للإخوان

اعتبر الممثل نور الشريف ان ثورة يوليو 1952، تميزت عن ثورة يناير2011، وشعر الناس بنجاحها سريعاً، بسبب التنظيم الدقيق لها، إضافة إلى وجود رأس وقائد مدير لها، وهو الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، وقال: «ثورة يناير كانت من دون قائد أو رجل يتفقد عليه الجميع، وهو ما أدى إلى وجود تخبط شديد عقب الثورة ولا يزال مستمراً، فضلاً

عن خلق نوع من الصراع الدائم بين عدد من الأحزاب والحركات السياسية، التي تطمح في تولي قيادة الشأن السياسي في البلاد». وأضاف الشريف ان الطبقة الشديدة التي تعامل بها شباب الثورة، جعلت الثورة تسرق منه، «وأخطأ الشباب خطأ فادحاً لأنه لم يختر قائداً له يتحدث، باسمه، وهو ما جعل نتائج نجاح الثورة تذهب في النهاية للإخوان».

5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف
نائب الفعل الفاضح علي ونيس
يسدد 1500 جنيه كفالة سجنه

حس على ونيس 6 أشهر وكفالة 500 جنيه لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة التعدي على قوات الأمن، كما قررت المحكمة إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة.

وكان اللواء احمد سالم جاد مدير الأمن قد تلقى إخطاراً من العقيد محمد شرباش وكيل الباحث يقيد بضبط النائب السابق داخل سيارة مع فتاة على الطريق الزراعي عند مدينة طوخ، وانتقل على الفور العميد أسامة عايش رئيس الباحث والمقدم عماد حمدي رئيس الباحث وتم تحرير محضر بالواقعة وباشرت النيابة التحقيق وتمت إحالة القضية للمحكمة.

قام محامي النائب السابق علي ونيس، المتهم في قضية الفعل الفاضح بسداد 1500 جنيه كفالة لإيقاف التنفيذ في الحكم الصادر ضد موكله، كما تم استئناف الحكم وتم تحديد جلسة 5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف.

كانت محكمة جناح طوخ، برئاسة المستشار محمود السيد وبحضور ممثلي النيابة أمين عمران ومحمد يوسف، قضت يوم السبت الماضي، بمعاقب علي ونيس عضو مجلس الشعب السابق، بالحبس ستة مع الأشغال، وكفالة 1000 جنيه لوقف التنفيذ، كما قررت المحكمة حبس الفتاة «نسرين ر.» 6 أشهر مع الشغل وكفالة 500 جنيه، لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة الفعل الفاضح، كما قررت المحكمة

نور الشريف: الثورة سرقت من الشباب.. وذهبت نتائجها للإخوان

اعتبر الممثل نور الشريف ان ثورة يوليو 1952، تميزت عن ثورة يناير2011، وشعر الناس بنجاحها سريعاً، بسبب التنظيم الدقيق لها، إضافة إلى وجود رأس وقائد مدير لها، وهو الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، وقال: «ثورة يناير كانت من دون قائد أو رجل يتفقد عليه الجميع، وهو ما أدى إلى وجود تخبط شديد عقب الثورة ولا يزال مستمراً، فضلاً

عن خلق نوع من الصراع الدائم بين عدد من الأحزاب والحركات السياسية، التي تطمح في تولي قيادة الشأن السياسي في البلاد». وأضاف الشريف ان الطبقة الشديدة التي تعامل بها شباب الثورة، جعلت الثورة تسرق منه، «وأخطأ الشباب خطأ فادحاً لأنه لم يختر قائداً له يتحدث، باسمه، وهو ما جعل نتائج نجاح الثورة تذهب في النهاية للإخوان».

5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف
نائب الفعل الفاضح علي ونيس
يسدد 1500 جنيه كفالة سجنه

حس على ونيس 6 أشهر وكفالة 500 جنيه لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة التعدي على قوات الأمن، كما قررت المحكمة إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة.

وكان اللواء احمد سالم جاد مدير الأمن قد تلقى إخطاراً من العقيد محمد شرباش وكيل الباحث يقيد بضبط النائب السابق داخل سيارة مع فتاة على الطريق الزراعي عند مدينة طوخ، وانتقل على الفور العميد أسامة عايش رئيس الباحث والمقدم عماد حمدي رئيس الباحث وتم تحرير محضر بالواقعة وباشرت النيابة التحقيق وتمت إحالة القضية للمحكمة.

قام محامي النائب السابق علي ونيس، المتهم في قضية الفعل الفاضح بسداد 1500 جنيه كفالة لإيقاف التنفيذ في الحكم الصادر ضد موكله، كما تم استئناف الحكم وتم تحديد جلسة 5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف.

كانت محكمة جناح طوخ، برئاسة المستشار محمود السيد وبحضور ممثلي النيابة أمين عمران ومحمد يوسف، قضت يوم السبت الماضي، بمعاقب علي ونيس عضو مجلس الشعب السابق، بالحبس ستة مع الأشغال، وكفالة 1000 جنيه لوقف التنفيذ، كما قررت المحكمة حبس الفتاة «نسرين ر.» 6 أشهر مع الشغل وكفالة 500 جنيه، لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة الفعل الفاضح، كما قررت المحكمة

نور الشريف: الثورة سرقت من الشباب.. وذهبت نتائجها للإخوان

اعتبر الممثل نور الشريف ان ثورة يوليو 1952، تميزت عن ثورة يناير2011، وشعر الناس بنجاحها سريعاً، بسبب التنظيم الدقيق لها، إضافة إلى وجود رأس وقائد مدير لها، وهو الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، وقال: «ثورة يناير كانت من دون قائد أو رجل يتفقد عليه الجميع، وهو ما أدى إلى وجود تخبط شديد عقب الثورة ولا يزال مستمراً، فضلاً

عن خلق نوع من الصراع الدائم بين عدد من الأحزاب والحركات السياسية، التي تطمح في تولي قيادة الشأن السياسي في البلاد». وأضاف الشريف ان الطبقة الشديدة التي تعامل بها شباب الثورة، جعلت الثورة تسرق منه، «وأخطأ الشباب خطأ فادحاً لأنه لم يختر قائداً له يتحدث، باسمه، وهو ما جعل نتائج نجاح الثورة تذهب في النهاية للإخوان».

5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف
نائب الفعل الفاضح علي ونيس
يسدد 1500 جنيه كفالة سجنه

حس على ونيس 6 أشهر وكفالة 500 جنيه لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة التعدي على قوات الأمن، كما قررت المحكمة إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة.

وكان اللواء احمد سالم جاد مدير الأمن قد تلقى إخطاراً من العقيد محمد شرباش وكيل الباحث يقيد بضبط النائب السابق داخل سيارة مع فتاة على الطريق الزراعي عند مدينة طوخ، وانتقل على الفور العميد أسامة عايش رئيس الباحث والمقدم عماد حمدي رئيس الباحث وتم تحرير محضر بالواقعة وباشرت النيابة التحقيق وتمت إحالة القضية للمحكمة.

قام محامي النائب السابق علي ونيس، المتهم في قضية الفعل الفاضح بسداد 1500 جنيه كفالة لإيقاف التنفيذ في الحكم الصادر ضد موكله، كما تم استئناف الحكم وتم تحديد جلسة 5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف.

كانت محكمة جناح طوخ، برئاسة المستشار محمود السيد وبحضور ممثلي النيابة أمين عمران ومحمد يوسف، قضت يوم السبت الماضي، بمعاقب علي ونيس عضو مجلس الشعب السابق، بالحبس ستة مع الأشغال، وكفالة 1000 جنيه لوقف التنفيذ، كما قررت المحكمة حبس الفتاة «نسرين ر.» 6 أشهر مع الشغل وكفالة 500 جنيه، لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة الفعل الفاضح، كما قررت المحكمة

نور الشريف: الثورة سرقت من الشباب.. وذهبت نتائجها للإخوان

اعتبر الممثل نور الشريف ان ثورة يوليو 1952، تميزت عن ثورة يناير2011، وشعر الناس بنجاحها سريعاً، بسبب التنظيم الدقيق لها، إضافة إلى وجود رأس وقائد مدير لها، وهو الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، وقال: «ثورة يناير كانت من دون قائد أو رجل يتفقد عليه الجميع، وهو ما أدى إلى وجود تخبط شديد عقب الثورة ولا يزال مستمراً، فضلاً

عن خلق نوع من الصراع الدائم بين عدد من الأحزاب والحركات السياسية، التي تطمح في تولي قيادة الشأن السياسي في البلاد». وأضاف الشريف ان الطبقة الشديدة التي تعامل بها شباب الثورة، جعلت الثورة تسرق منه، «وأخطأ الشباب خطأ فادحاً لأنه لم يختر قائداً له يتحدث، باسمه، وهو ما جعل نتائج نجاح الثورة تذهب في النهاية للإخوان».

5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف
نائب الفعل الفاضح علي ونيس
يسدد 1500 جنيه كفالة سجنه

حس على ونيس 6 أشهر وكفالة 500 جنيه لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة التعدي على قوات الأمن، كما قررت المحكمة إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة.

وكان اللواء احمد سالم جاد مدير الأمن قد تلقى إخطاراً من العقيد محمد شرباش وكيل الباحث يقيد بضبط النائب السابق داخل سيارة مع فتاة على الطريق الزراعي عند مدينة طوخ، وانتقل على الفور العميد أسامة عايش رئيس الباحث والمقدم عماد حمدي رئيس الباحث وتم تحرير محضر بالواقعة وباشرت النيابة التحقيق وتمت إحالة القضية للمحكمة.

قام محامي النائب السابق علي ونيس، المتهم في قضية الفعل الفاضح بسداد 1500 جنيه كفالة لإيقاف التنفيذ في الحكم الصادر ضد موكله، كما تم استئناف الحكم وتم تحديد جلسة 5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف.

كانت محكمة جناح طوخ، برئاسة المستشار محمود السيد وبحضور ممثلي النيابة أمين عمران ومحمد يوسف، قضت يوم السبت الماضي، بمعاقب علي ونيس عضو مجلس الشعب السابق، بالحبس ستة مع الأشغال، وكفالة 1000 جنيه لوقف التنفيذ، كما قررت المحكمة حبس الفتاة «نسرين ر.» 6 أشهر مع الشغل وكفالة 500 جنيه، لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة الفعل الفاضح، كما قررت المحكمة

نور الشريف: الثورة سرقت من الشباب.. وذهبت نتائجها للإخوان

اعتبر الممثل نور الشريف ان ثورة يوليو 1952، تميزت عن ثورة يناير2011، وشعر الناس بنجاحها سريعاً، بسبب التنظيم الدقيق لها، إضافة إلى وجود رأس وقائد مدير لها، وهو الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، وقال: «ثورة يناير كانت من دون قائد أو رجل يتفقد عليه الجميع، وهو ما أدى إلى وجود تخبط شديد عقب الثورة ولا يزال مستمراً، فضلاً

عن خلق نوع من الصراع الدائم بين عدد من الأحزاب والحركات السياسية، التي تطمح في تولي قيادة الشأن السياسي في البلاد». وأضاف الشريف ان الطبقة الشديدة التي تعامل بها شباب الثورة، جعلت الثورة تسرق منه، «وأخطأ الشباب خطأ فادحاً لأنه لم يختر قائداً له يتحدث، باسمه، وهو ما جعل نتائج نجاح الثورة تذهب في النهاية للإخوان».

5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف
نائب الفعل الفاضح علي ونيس
يسدد 1500 جنيه كفالة سجنه

حس على ونيس 6 أشهر وكفالة 500 جنيه لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة التعدي على قوات الأمن، كما قررت المحكمة إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة.

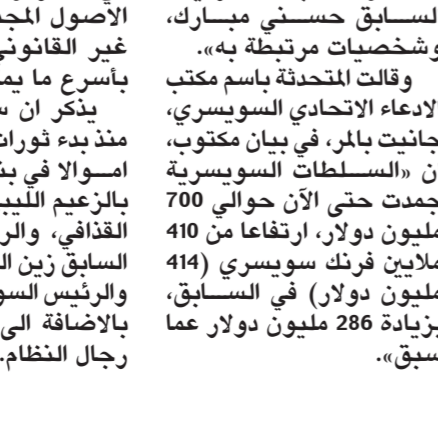
وكان اللواء احمد سالم جاد مدير الأمن قد تلقى إخطاراً من العقيد محمد شرباش وكيل الباحث يقيد بضبط النائب السابق داخل سيارة مع فتاة على الطريق الزراعي عند مدينة طوخ، وانتقل على الفور العميد أسامة عايش رئيس الباحث والمقدم عماد حمدي رئيس الباحث وتم تحرير محضر بالواقعة وباشرت النيابة التحقيق وتمت إحالة القضية للمحكمة.

قام محامي النائب السابق علي ونيس، المتهم في قضية الفعل الفاضح بسداد 1500 جنيه كفالة لإيقاف التنفيذ في الحكم الصادر ضد موكله، كما تم استئناف الحكم وتم تحديد جلسة 5 سبتمبر المقبل لنظر الاستئناف.

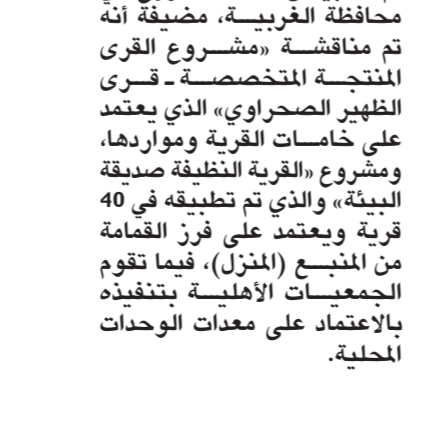
كانت محكمة جناح طوخ، برئاسة المستشار محمود السيد وبحضور ممثلي النيابة أمين عمران ومحمد يوسف، قضت يوم السبت الماضي، بمعاقب علي ونيس عضو مجلس الشعب السابق، بالحبس ستة مع الأشغال، وكفالة 1000 جنيه لوقف التنفيذ، كما قررت المحكمة حبس الفتاة «نسرين ر.» 6 أشهر مع الشغل وكفالة 500 جنيه، لوقف التنفيذ، وذلك في تهمة الفعل الفاضح، كما قررت المحكمة



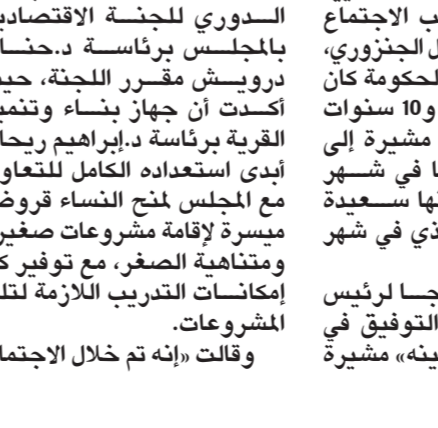
محمد زيدان



محمد زيدان



محمد زيدان



محمد زيدان



محمد زيدان

تحليل اجباري

تشكيل الحكومة المصرية الجديدة سيحدد مسار البورصة

وأثارت سلسلة من الإضرابات العمالية للمطالبة برفع الأجور.

وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 2% في السنة المالية 2011 - 2012 من 7.5% أو أكثر في السنوات السابقة.

وقال كريم عبدالعزيز الرئيس التنفيذي لصناديق الأسهم بشركة الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار «لا أحد يعرف الكثير عن رئيس الحكومة الجديد وكل ما هو خفي يكون مخيفاً جداً للمتعاملين. المشتري غير موجود بالسوق الآن. أتوقع تراجع السوق خلال الأسبوع المقبل».

ولم يرد اسم قنديل في قائمة طويلة من المرشحين المحتملين لرئاسة الحكومة المصرية الجديدة رددتها وسائل الإعلام على مدى ثلاثة أسابيع منذ تسلم مرسي الرئاسة.

وتركزت تلك التكهنات حول مجموعة من الاقتصاديين من بينهم مسؤولون حاليون وسابقون في البنك المركزي.

وقال عيسى فتحي العضو المنتدب لشركة سوليدير لتداول الأوراق المالية «بعض المتعاملين فضلوا الخروج من السوق الآن حتى تتضح الرؤية حول تشكيل الحكومة بشكل أفضل».

أعلن ذلك أمس خلال الاجتماع السدوي للجنة الاقتصادية بالمجلس برئاسة د.حسان درويش مقرر اللجنة، حيث أكدت أن جهاز بناء وتنمية القرية برئاسة د.إبراهيم ربحان أيدى استعداده الكامل للتعاون مع المجلس منح النساء قروضا ميسرة لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، مع توفير كل إمكانيات التدريب اللازمة لتلك المشروعات.

وقالت «إنه تم خلال الاجتماع عرض فكرة مشروع (رابط) والذي يقوم على خدمة قضايا الاستثمار في مصر، وفكرة «مصنع لكل قرية»، والذي يعني بإنشاء مصانع بالقرب من القرية على خامات وموارد البيئة المحلية، وتقوم على تملك المشروع في صور أسهم، ويتم إدارة هذا المشروع بطرق احترفة».

وأشارت د.حسان إلى أنه تم تطبيق هذا المشروع في محافظة الغربية، مضيفاً أنه تم مناقشة «مشروع القرى المنتجة المتخصصة - قرى الظهر الصحراوي» الذي يعتمد على خامات القرية ومواردها، ومشروع «القرية النظيفة صديقة البيئة» والذي تم تطبيقه في 40 قرية ويعتمد على فرز القمامة من المنبع (الزبل)، فيما تقوم الجمعيات الأهلية بتنفيذه بإلاضافة 286 مليون دولار عمق سبق».

رويتزن: قال الادعاء السويسري امس الاول ان «سويسرا جمدت المزيد من الأصول التابعة للرئيس السابق حسني مبارك، وشخصيات مرتبطة به».

وقالت المحكمة باسم مكتب الادعاء الاتحادي السويسري، جانبت بالمر، في بيان مكتوب، ان «السلطات السويسرية جمدت حتى الآن حوالي 700 مليون دولار، ارتفاعاً من 410 ملايين فرنك سويسري (414 مليون دولار) في السابق، بالإضافة 286 مليون دولار عمق سبق».

رويتزن: قال الادعاء السويسري امس الاول ان «سويسرا جمدت المزيد من الأصول التابعة للرئيس السابق حسني مبارك، وشخصيات مرتبطة به».

وقالت المحكمة باسم مكتب الادعاء الاتحادي السويسري، جانبت بالمر، في بيان مكتوب، ان «السلطات السويسرية جمدت حتى الآن حوالي 700 مليون دولار، ارتفاعاً من 410 ملايين فرنك سويسري (414 مليون دولار) في السابق، بالإضافة 286 مليون دولار عمق سبق».